مقدمة الفصل التمهيدي

يشتمل الفصل التمهيدي على مبحثين هما :- المبحث الأول ويضم خطى البحث التى تتمثل فى الاتى : المقدمة ، المشكلة ، الأهمية ، الأهداف ، الافتراضات ، الدعاوى ، المنهج المتبع ، حدود البحث الزمانية والمكانية ، الهيكل . أما المبحث الثاني يضم تسع دراسات سابقة منها دراستين تناولوا موضوع فترات الإبطاء وباقي الدراسات تحدثت عن دالة الاستهلاك فى السودان فى فترات مختلفة .

المبحث الأول

مقـدمة البحـث

أولا" : المقدمة

كثيرا" ما يكون لقيم بعض المتغيرات المستقلة فى الفترة أو الفترات السابقة أثر على المتغير التابع. من أمثلة ذلك : أثر دخل الفترة أو الفترات السابقة على قرارات الاستثمار وسلوك المستهلك . قرارات الاستثمار غالبا" ما تبنى على مستوى الدخل فى الفترة قبل التنفيذ .وكذلك يعتقد إن لمستوى المعيشة المتمثل بالدخل المتاح فى الفترة الحالية و الفترات السابقة أثر على سلوك المستهلك فى الفترة الحالية .

البحث الحالي محاولة لدراسة أثر الفترات السابقة وتحديد فترة إبطاء مناسبة لسلوك المستهلك فى السودان .

ثانيا" : مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث فى تحديد فترة إبطاء مناسبة لسلوك المستهلك فى السودان . تم اختيار دالة الاستهلاك لأنها المطبقة فى نماذج فترات الإبطاء ولان الاستهلاك فى الفترة الحالية يعتمد على الدخل فى الفترة الحالية و الفترة السابقة والاستهلاك فى الفترة السابقة اى الاستهلاك متغير ذات فترة إبطاء ، وكذلك لتوفر المعلومات والبيانات عن دوال الاستهلاك المختلفة . انطلاقا" من نظرية الاقتصاد .

ثالثا" : أهمية البحث

تأتى أهمية البحث لتناوله موضوعين متكاملين : موضوع نظري يتعلق بنماذج فترات الإبطاء وموضوع تطبيقي خاص بدالة الاستهلاك فى السودان خلال الفترة (1970-2007م) . كذلك معرفة درجة تأثير الدخل المتاح على الإنفاق الاستهلاكي . حيث إن دالة الاستهلاك من المتغيرات الكلية الهامة جدا" فى صياغة السياسة الاقتصادية . معرفة حجم الاستهلاك تقود الى معرفة وتحديد الموارد التى يجب استثمارها . الأبحاث المنشورة وغير المنشورة فى هذا المجال شحيحة مما يؤكد على أهمية البحث .

رابعا" : أهداف البحث

يهدف البحث الى بسط موضوع فترات الإبطاء فى الاقتصاد من الناحية النظرية . فى الجانب التطبيقي محاولة تحديد فترة إبطاء مناسبة لدراسة دالة الاستهلاك فى السودان . استقصاء عملي

يقود الى تطوير المهارات المختلفة بهذا الموضوع وتم اختيار دالة الاستهلاك فى السودان خلال الفترة من (1970-2007م) .

خامسا" : افتراضات البحث

يقتصر مصطلح الاستهلاك فى السودان على استهلاك السلع والخدمات مدفوعة القيمة .

سادسا" : دعاوى البحث [1]

- الدخل القومي يؤثر سلبا" على نسبة الاستهلاك .
- تتميز دالة الاستهلاك فى السودان بظاهرة الارتباط الذاتي .
- وجود متغير الفترة السابقة مع المتغيرات المستقلة لا يجعله مستقلا" عن عامل الخطأ .
- دالة الاستهلاك المناسبة هي دالة الاستهلاك فى الأجل الطويل .
- الاستهلاك يعتمد على الدخل الجاري بالنسبة للمستوى الأعلى للدخل السابق .

سابعا" : منهج البحث

المنهج العلمي المستخدم فى هذا البحث يشتمل على :-

- **المنهج الوصفي** : الذى يتمثل فى الأسلوب الاستنباطي والاستقرائي من المصادر الثانوية مثل جمع البيانات والمعلومات من الكتب العلمية والنشرات والدوريات والتقارير والمحاضرات .
- **المنهج التحليلي** : الذى يتمثل فى استخلاص وتحليل النتائج من خلال النموذج المستخدم.
- **منهج الاقتصاد القياسي** : الذى يستخدم الأدوات والأساليب الرياضية والإحصائية .

ثامنا" : حدود البحث الزمانية والمكانية

تغطى الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من 1970-2007م أما الحدود المكانية فهي فى السودان.

---

[1] يميز البحث بين مصطلحين { 1} Hypotheses, { 2 } Assumption .باعتبار الأول ادعات البحث والثاني بيئة البحث او حدوده المغطاة بمعنى آخر فروض البحث تعبر عن سقف البحث وليس عن مشكلته .استخدام فروض كترجمة للأول يجعل البحث مفتوح وبدون حدود .

تاسعا" : هيكل البحث

يشتمل البحث على الفصل التمهيدي الذى يضم الآتي المقدمة ومشكلة البحث وأهميته ، هدف البحث ، افتراضات البحث ، دعاوى البحث ،منهج البحث ، حدود البحث ، هيكل البحث وأخيرا" الدراسات السابقة . سوف يقسم البحث الى أربعة فصول هما :

الفصل الأول :- نماذج فترات الإبطاء

المبحث الأول : مفهوم نماذج فترات الإبطاء

المطلب الأول : مدخل عن نماذج فترات الإبطاء

المطلب الثاني : أمثلة ومعايير نماذج الإبطاء

المبحث الثاني : تقدير نماذج فترات الإبطاء

المطلب الأول : طرق تقدير نماذج فترات الإبطاء

المطلب الثاني : طرق تقدير نماذج الانحدار الذاتي

الفرع الأول : أنواع نماذج الانحدار الذاتي

الفرع الثاني : طرق تقدير نماذج الانحدار الذاتي

المطلب الثالث :- تطبيقات معادلات الفترة فى مجال الاقتصاد

الفصل الثاني: مفهوم الاستهلاك

المبحث الأول : نظره كليه للاستهلاك ونظريات الاستهلاك

المطلب الأول : الاستهلاك فى الفكر الاقتصادي

المطلب الثاني : نظريات الاستهلاك

المطلب الثالث : دالة ستون وراو

المبحث الثاني : العوامل المؤثرة على الاستهلاك وأنماطه فى السودان

المطلب الأول : العوامل المؤثرة على الاستهلاك

المطلب الثاني : أنماط الاستهلاك فى السودان

الفصل الثالث : تطبيق نموذج التباطؤ الزمني على دالة الاستهلاك فى السودان

المبحث الأول : مفهوم وطرق نماذج المعادلات الآنية

المطلب الأول : مفهوم نماذج المعادلات الآنية

المطلب الثاني : طرق تقدير نماذج المعادلات الآنية

المبحث الثاني : نموذج معادلات آنية لدالة الاستهلاك فى السودان

المطلب الأول : تعريف المتغيرات

المطلب الثاني : معالجة البيانات وإجراء شرط تمييز وحل النموذج آنيا"

الفصل الرابع :- الخاتمة

أولا" : النتائج

ثانيا" : التوصيات

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

سوف يستعرض البحث بعض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث فى كل مجالات البحث العلمي . هذه الدراسات السابقة مترابطة ومتكاملة ومكملة لبعضها البعض . نجد أن البحث يبدأ من حيث انتهى الآخرون . البحث هو لسد الثغرات التى يوصى بها الآخرون . هنالك دراستين تناولوا نماذج فترات الإبطاء . باقي الدراسات تناولت موضوع دالة الاستهلاك فى السودان من زوايا متعددة . تم اختيار تسع دراسات سيتم استعراضها :-

1- ***دراسة مناهل كمال الدين (2000م)*** [1]

تناولت الدراسة فترات الإبطاء فى النماذج القياسية تطبيق على دالة الاستهلاك للفترة (1990- 1961م) كتطبيق واستعراض لكيفية التعامل مع نماذج الإبطاء . تناولت الدراسة نماذج فترات الإبطاء تعريفها وتاريخها وأمثلة عليها وأنواعها والطرق القياسية المستخدمة فى تقديرها . تم أخذ نموذج دالة الاستهلاك فى السودان للفترة (1990- 1961م) كنموذج تطبيقي لدراسة أثر المتغير المستقل المبطأ على المتغير التابع . تم اختيار صيغة نماذج الانحدار الذاتي لغرض التطبيق . كذلك تناولت الدراسة نظريات الاستهلاك .

فرضيات الدراسة تتمثل فى :

- الاستهلاك فى الفترة السابقة يؤثر على الاستهلاك فى الفترة الحالية .
- يتأثر الاستهلاك فى السودان بالدخل المتاح فى الفترة الحالية كمحدد رئيسِ .

توصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها :

- يتأثر الإنفاق الاستهلاكي فى السودان بالدخل المتاح كمحدد رئيس ◌ .
- الاستهلاك فى الفترة السابقة كمتغير تابع مبطأ ضمن المتغيرات المستقلة . يؤثر على الاستهلاك الحالي . تتوافق هذه النتيجة مع بعض نظريات الاستهلاك مثل نظرية الدخل النسبي ونظرية الدخل الدائم . أيضا" تثبت هذه النتيجة مدى أهمية متغيرات الفترة السابقة فى العلاقة الاقتصادية .

---

[1] مناهل كمال الدين محمد ، فترات الإبطاء القياسية تطبيق على دالة الاستهلاك فى السودان للفترة (1961-1990) ، بحث ماجستير اقتصاد ، غير منشور، جامعة أمدرمان الإسلامية ، سنة 2000م.

يتم نقد هذه الدراسة بأن الفرضية الأولى تتعارض مع النتيجة الأولى التى توصل إليها البحث. بأنه تحدث عن الاستهلاك فى الفترة السابقة يؤثر على الاستهلاك فى الفترة الحالية . النتيجة التى توصل إليها إن الإنفاق الاستهلاكي يتأثر بالدخل المتاح كمحدد رئيس ◌ .

2- ***دراسة هويدا أدم المبع (2000م)*** [1]

تناولت الدراسة تعريف الاستهلاك ونظرياته ودوال الاستهلاك فى السودان . تم تقدير دالة الاستهلاك فى السودان خلال الفترة (1995-1961م) فى متغير مستقل واحد(الدخل المتاح) وعامل الخطأ الذى يعبر عن المتغيرات الأخرى التى لم تظهر فى العلاقة الدالية . لم تتعرض الدراسة لموضوع فترات الإبطاء إنما اقتصرت على مشكلة اختلاف التباين .

انحصرت مشكلة الدراسة فى تقدير دالة الاستهلاك فى السودان من خلال البيانات المتاحة وفحص هذه الدالة حسب قواعد الاقتصاد القياسي وذلك بقصد بحث مشكلة مطابقة الدالة المذكورة بافتراضات طريقة المربعات الصغرى على المستويين الشامل والتفصيلي.

تمثلت فرضيات الدراسة فى الاتى :

- الدخل الكلى القابل للتصرف يؤثر على الاستهلاك الكلى الخاص .

أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة :

- عند الفحص الأولى كانت قيمة ($\hat{a}$) غير معنوية وظهر ذلك جليا" فى كبر الخطأ المعياري وكذلك فشل فحص t على المقدرة (a) .
- الميل الحدي للاستهلاك فى الدالة المقدرة ضعيف (0.476) . مقارنه بالميل الحدي للاستهلاك للدول النامية التى من بينها السودان . إذ أن الميل الحدي فيها اكبر مما يفسر إن نسبه اكبر من الدخل المتاح يتم إنفاقها على الاستهلاك . يعزى ضعف الميل الحدي للاستهلاك للدالة المقدرة الى حالة اختلاف التباين أو عدم دقة البيانات المتوفرة عن الاستهلاك والدخل المتاح .

أهم التوصيات التى توصلت إليها الدراسة :

- الدقة فى جمع البيانات الخاصة بالاستهلاك عند مستويات الدخل المختلفة .

---

[1] هويدا ادم المبع احمد ، تقدير دالة الاستهلاك فى السودان خلال الفترة (1961-1995م) ، بحث ماجستير اقتصاد قياسي ، غير منشور ، جامعة أمدرمان الإسلامية ، سنة 2000م .

3- دراسة مها فضل السيد (2001م) [1]

تناولت الدراسة الجانب النظري لتعريف نماذج الإبطاء وتطورها وأمثلة لها وأنواعها وطرق تقدير نماذج الإبطاء حسب أنواعها . تم تناول فترات الإبطاء فى مجال الاستثمار من حيث مفهوم الاستثمار و أنواعه وأهميته ومحدداته ونظرياته . كذلك تم استعراض الجانب التطبيقي للدراسة من خلال تطبيق لنماذج أثر الإبطاء الموزع طريقة المون على دالة الاستثمار فى السودان من عام (1998-1976م) حيث تم وصف وصياغة النموذج وتقدير المعاملات وتقييم النتائج وفقا" لمعايير معينة .

أهم دعاوى البحث :

- متغيرات الإبطاء لها دورها فى تفسير سلوك الظواهر الاقتصادية .
- الاستثمار الخاص فى السودان يتأثر بالادخار الخاص المبطأ وسعر الصرف المبطأ ومعدل التضخم المبطأ .

أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة :

- عالجت هذه الدراسة مشكلة قياسية تعانى منها كثير من النماذج الاقتصادية وتظهر هذه المشكلة حينما تتباطأ استجابة المتغير التابع فى وجه المتغيرات التى تطرأ على المتغيرات المستقلة .
- يظهر أثر سعر الصرف ومعدل التضخم فى الفترة الحالية والفترات السابقة على الاستثمار الخاص فى الفترة الحالية والفترات السابقة مما يدل على أهمية اعتبار الفترات السابقة .

---

[1] مها فضل السيد على ، نماذج فترات الإبطاء " طريقة المون بالتطبيق على دالة الاستثمار فى السودان للفترة من (1976-1998م) " ، ماجستير اقتصاد قياسي ، غير منشور ، جامعة أمدرمان الإسلامية ، 2001م .

4- دراسة حبيب الله على (2001م) [1]

تحدثت الدراسة عن الاستهلاك فى السودان فقط ولم تتعرض لنماذج فترات الإبطاء . كذلك محاولة لتقدير دالة الاستهلاك فى السودان . فنتناول الاستهلاك من حيث التقدير لدالته فى السودان فى الفترة من عام (1980-2000م) . السبب الرئيسي فى اختيار هذا الموضوع هو التعرف على حقيقة سلوك دالة الاستهلاك فى السودان ومقارنتها بالحالة العامة لمعرفة مدى اتفاقها مع النظريات الاقتصادية المتعارف عليها ، كينز وديزميتري ، فيردمان، اندرومرجليان . خاصة إن محددات الطلب على الاستهلاك قد تمت بتقدير كبير من المعنوية فى الدول المتقدمة وهنالك القليل من المعرفة لمحددات الاستهلاك فى الدول النامية نسبة للاختلافات الهيكلية ودرجات النمو والتطور الاقتصادي بين الدول المتقدمة ، وكذلك لمعرفة العوامل المؤثرة على سلوك الدالة فى التطابق والاختلاف .

النتائج التى توصلت إليها الدراسة :

- إن المجتمع السوداني مجتمع استهلاكي إذا سار بنفس هذا النمط ، فالنتائج أوضحت بان نسبة 84% من الدخل القومي يتوجه نحو الاستهلاك ، فالمعروف إن ميل الاستهلاك الكلى على حساب الادخار الكلى له أثرة المحتم على الاستثمار الذى ينكمش ويؤثر على معدلات النمو .
- إن انخفاض مستوى الدخل الذى صار لا يكفى لتغطية الاحتياجات الضرورية للإفراد خاصة إن الغالبية من ذوى الدخول المحدودة . يرجع ذلك الى ارتفاع أسعار السلع الضرورية نتيجة للتضخم المتزايد باستمرار فى الآونة الأخيرة كما ظهر لنا ذلك فى المشاهدات الخاصة بالبيانات موضوع الدراسة .

وأيضا" هنالك الكثير من الموارد البشرية والطبيعية معطلة بالإضافة الى انخفاض مستوى الكفاءة الإدارية وارتفاع نسبة الأمية .

- إن هنالك استهلاك كبير فى السلع الكمالية كالسيارات المتجددة والإطباق الفضائية والهواتف الجوالة . وهذا مؤشر الى انه فى السنوات القادمة سوف نشهد اهتمام كبير

---

[1] حبيب الله على احمد ، العوامل المؤثرة على الاستهلاك فى السودان للفترة من (1980-2000م) ، بحث ماجستير اقتصاد ، غير منشور ، جامعة أمدرمان الإسلامية ، سنة2001م .

وسباق بين المستهلكين ذوى الدخول المرتفعة على اقتناء احدث ما توصلت إلية التكنولوجيا الحديثة فى مجال المواصلات والاتصالات ، وذلك لان المجتمع السوداني يتصف بالمحاكاة بين الأقارب والجيران .

أهم توصيات الدراسة :

- لكبح جماح الاستهلاك المضطرد من الزيادة وتحويل الموارد منه الى الاستثمار .
- يستوجب علينا بأن نفرض الضرائب وذلك وفق تخطيط تحدد له سياسة واضحة تستهدف تحقيق أغراض معينة ، فهي أهم الأدوات الفعالة فى الحصول على الموارد والإيرادات

ولابد من وضعها فى صورة جيدة وتخطيط سليم ، مع وجود تنسيق بينها وبين الأدوات الأخرى حتى تتحقق الفائدة المرجوة من هذه الأدوات الاقتصادية وكالاتي :

1/ ترشيد وضبط النفقات الاستهلاكية للدولة والتى تتسم بالإسراف والتضخم غير الملائم لاحتياجات البلد وإمكانياته المحدودة .

2/ عند استخدام السياسة الضريبية للحد من الاستهلاك الخاص لابد من اللجوء الى الضرائب المباشرة وهى الضرائب على الدخل والثروة للضغط على القوة الشرائية العالية المتوفرة لدى ذوى الدخول العالية

3/ العمل على تحقيق أعلى عائد ممكن عن طريق تبنى سياسة تجارية ونقدية لكي تمتص ضغط الطلب المتزايد على السلع الاستهلاكية وذلك عن طريق تحرير التجارة الخارجية من أهم قيودها النقدية والكمية باعتباره ضد الاتجاهات التضخمية للأسعار والناجم عن عدم كفاية الإنتاج المحلى لسد الطلب المتزايد على السلع الاستهلاكية .

5- دراسة إيمان صلاح الدين (2001م) [1]

تناولت الدراسة دالتي الاستهلاك والادخار مرحلة ضرورية للاسترشاد بها فى دعم الخطط الاقتصادية ، خاصة وان دراسة دوال الاستهلاك والادخار من الدراسات التى تتناول النظرية الاقتصادية فى إطار تطبيقي

[1] إيمان صلاح الدين ارصد محمد ، تقدير دالة الاستهلاك والادخار فى ولاية الخرطوم فى الفترة من (1975-1995م) ، بحث ماجستير اقتصاد ، غير منشور ، جامعة أمدرمان الإسلامية ، 2001م .

لاختبار مدى موافقة فروض الدالة لنتائج القيم المقدرة من واقع البيانات الفعلية تمهيدا" للوصول لقيم نسبية.

تناولت الدراسة بصفة خاصة إيجاد دالة الاستهلاك والادخار فى ولاية الخرطوم ، وقد تمثلت مشكلة الدراسة بأن ولاية الخرطوم تعانى فى إطار التخطيط لمعدلات التنمية الاقتصادية وتحقيق نسب نمو متوازنة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة من ارتفاع الميل للاستهلاك وضآلة معدلات الادخار كعقبة أساسية أمام زيادة معدلات الاستثمار ، والمضمون الاقتصادي لذلك هو ضآلة مقدرة الاقتصاد على خلق التراكم الرأسمالي المحلى والذي بدونه لا يمكن قيام تنمية حقيقية مما يعنى الاعتماد على مصادر تمويل خارجية .

إذا" عند وضع اى خطة اقتصادية لابد للدولة أن تتوفر لديها معلومات دقيقة عن بعض المؤشرات الكلية إن لم يكن كلها ومن هذه المؤشرات الكلية الدخل القومي والإنفاق الاستهلاكي وحجم الودائع الادخارية ، إذا" فدراسة دالة الاستهلاك والادخار مرحلة ضرورية للاسترشاد بها وربطها بهذه المؤشرات لرسم الخطط الاقتصادية .

وقد تمثلت فرضيات الدراسة فى :

- الدخل المتاح هو المحدد الاساسى للاستهلاك وحجم الودائع الادخارية ، و إن كان هذا لا يقلل من أهمية العوامل الاقتصادية الأخرى غير الدخل كهيكل توزيع الدخل فى المجتمع والمستوى العام للأسعار وحجم الثروة ....الخ. ولكن فى هذه الدراسة افترض الباحث متوسط دخل الفرد هو المحدد للاستهلاك وحجم الودائع الادخارية . وذلك نظرا" لقصور بيانات الدخل الشخصي المتاح بولاية الخرطوم والتى تعتبر من أهم المشاكل التى تواجه تطبيق دوال الاستهلاك والادخار الأمر الذى جعل الاعتماد على متوسط دخل الفرد أمرا" ضروريا" رغم ما علية من عيوب .
- إن الاستهلاك والادخار ظواهر لا تتأثر بالعوامل الاقتصادية فقط بل تتأثر بعوامل غير اقتصادية، من المتوقع أن يكون لها دور واضح ولكن دون أن ترتقي لمستوى تأثير العوامل الاقتصادية مجتمعة.

أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة :

- أوضحت الدراسة إن الاستهلاك فى ولاية الخرطوم فى تزايد مستمر وهذه الزيادة فى الاستهلاك كانت على حساب المدخرات أرجعت الدراسة أسباب ذلك الى مجموعة من العوامل كانت من أهمها :-

1/ افتقاد السلوك الرشيد لدى الإفراد المستهلكين وترجع مسؤولية الأفراد الى جمود وتخلف العادات الغذائية السائدة لدى جمهور المستهلكين ويتضح هذا بما نشهده من إسراف فى استهلاك الغذاء فى الأفراح والأتراح .

2/ عدم الاهتمام الكافي لمحاولة تصحيح أنماط الاستهلاك غير الرشيدة بما يتمشى مع الأصول الأساسية الواجب اعتبارها فى إعداد نمط غذائي يحقق إشباع الاحتياجات الغذائية الأساسية .

3/ افتقاد التخطيط والتنظيم الرشيد من قبل الدولة مع التوسع فى برامج التنمية.

- أوضحت الدراسة إن هنالك انخفاض فى حجم المدخرات فى ولاية الخرطوم و تجمعت عدة أسباب منها:-

1/ تزايد الاستهلاك بمعدلات مرتفعة .

2/ الجزء الأكبر من الدخل القومي تحصل علية فئة أو طبقة تتميز بانخفاض ميلها للاستهلاك ، فطبقة كبار الملاك يتميز إنفاقها الاستهلاكي بحكم العادات والتقاليد السائدة بالتفاخر ويكاد ينعدم تفكيرها فى توجيه فائض الدخل نحو الاستثمار المنتج . أما بالنسبة للطبقات الفقيرة فان القدر اليسير الذى يمكن ادخاره يكتنز فى شكل نقد سائل أو يستقل فى شراء مشغولات ذهبية.

أما أهم التوصيات :

- الارتكاز على هدف توفير الاستهلاك الضروري لكل فرد مستعينا" بنظام الزكاة وتوزيعها العادل .
- العمل على ترتيب الحاجات الاستهلاكية من مرتبة الضروريات الى الحاجيات ثم التحسينات وتقيد النمط الاستهلاكي ونبذ ظاهرة المحاكاة فى الاستهلاك بتجنب الاستهلاك الترفي .

6-دراسة عوض محمد احمد (2001م) [1]

أوضحت الدراسة طرق التفكير الاقتصادي لبيان سلوك المستهلك ومدى اتفاقها مع واقع المجتمع السوداني .هدفت الدراسة الى إيجاد تحليل اقرب الى واقع المجتمعات للإسهام فى

[1] عوض محمد احمد حسين ، نظريات الاستهلاك " دراسة مقارنة " ، بحث ماجستير اقتصاد ، غير منشور ، جامعة أمدرمان الإسلامية ، سنة 2001م .

رفاهية بني الإنسان . لاشك أن هذه النظريات التى استصحبت معها الواقع قد أسهمت الى حد كبير فى إيجاد حلول ناجعة بعض الشئ لمشكلات المجتمع .

تناولت الدراسة دالة الاستهلاك فى السودان خلال خمس عشر سنة الماضية التى قومنا بها النظريات محل الدراسة بناء على واقع السودان ، وبينا ما يتسق مع عاداته وتقاليده وما يتعارض مع قيمه ومبادئه .

كانت فرضيات الدراسة على النحو التالي :

- بعض النظريات لا تتفق مع بيئة المجتمع السوداني على الرغم من واقعية النظريات محل الدراسة .

أهم النتائج :

- من خلال الدراسة التى أجريناها والنظريات التى تناولناها يعتبر الدخل محددا" رئيسيا" للاستهلاك بدرجة كبيرة بجانبه توجد عوامل أخرى غير ألدخليه ، ذكرناها سابقا" لا يمكن تجاهلها .
- نظريات الاستهلاك جاءت معممة ولم تستوعب التباين فى العادات والتقاليد والمعتقدات كمعايير يمكن أن تؤثر فى قرارات الاستهلاك لدى الأفراد والجماعات من مجتمع لأخر .
- التناسب بين الدخل والاستهلاك قد يكون كاملا" أحيانا" لان الذين أدلو بالبيانات فى بطاقة المعلومات قالوا لو حدثت زيادة فى الدخل ستنصرف لتلبية الرغبات التى تنازلوا عنها مقابل محدودية الدخل .

أما توصيات الدراسة:

- ضرورة إضافة العادات والمعتقدات والتقاليد كمؤثر فعلى على قرارات الاستهلاك.

7- دراسة السيد على حسين (2001م) [1]

تناولت الدراسة تقدير دالة استهلاك القطاع العائلي فهو ذو أهمية كبيرة فى التخطيط الاقتصادي . لان القطاع العائلي يؤثر على توجهات ومسارات القطاعات الاقتصادية الأخرى وبالتالي فهو يؤثر على المستوى الكلى للاقتصاد . فتقدير هذه المعاملات يوضح لنا

[1] السيد على حسين على ، تقدير دالة استهلاك القطاع العائلي فى السودان واثر المشاكل القياسية عليها ، بحث ماجستير اقتصاد قياسي ، غير منشور ، جامعة أمدرمان الإسلامية ، سنة 2001م .

مقدار ما يستهلك من الدخل ومقدار ما يدخر وبالتالي سيتحول الى الاستثمار ولكن الى اى درجة يمكن الاعتماد على المعالم المقدرة . كذلك لم يتعرض لموضوع فترات الإبطاء .

أوضحت الدراسة مفهوم الاستهلاك ونظرياته المتعددة والعوامل غير ألدخليه التى تؤثر على الاستهلاك ، واستعرض مشاكل الاقتصاد القياسي وأسبابها والآثار المترتبة على وجودها فى النموذج المقدر وكيفية اكتشافها وعلاجها .

فرضيات الدراسة :

تهدف هذه الدراسة الى اختبار دعوى وجود مشكلة قياسية تؤثر على تقدير دالة استهلاك القطاع العائلي فى السودان .

النتائج التى توصلت إليها الدراسة :

* إن المعاملات المقدرة صحيحة من ناحية النظرية الاقتصادية . فإشارات الميل الحدي للاستهلاك والقاطع موجبة كما إن الميل الحدي للاستهلاك (MPC) يقع بين الصفر والواحد الصحيح $0<0.39<1$.

- من الناحية الإحصائية وجدنا إن النموذج جيد إحصائيا" حيث إن F المحسوبة اكبر من قيمة F الجد ولية.
- اثبت إن نموذج دالة استهلاك القطاع العائلي لا تعانى من مشكلة ارتباط خطى متعدد لان النموذج يتكون من متغير مستقل واحد والارتباط الخطى يكون بين متغيرين مستقلين . أيضا" النموذج لا يعانى من مشكلة ارتباط ذاتي لان الارتباط الذاتي عادة يكون فى السلاسل الزمنية وهو الحالة التى يكون فيها عنصر الخطأ العشوائي فى فترة زمنية مرتبطا" مع عنصر الخطأ فى فترة زمنية أخرى . النموذج المستخدم ساكن اى خالي من عنصر الزمن . البيانات المستخدمة بيانات مقطعية .

8- دراسة احمد يوسف (2002م) [1]

تناولت الدراسة مفهوم الاقتصاد الكلى واهتمام الدراسة بالاستهلاك كأحد أهم الظواهر الاقتصادية ، من حيث نظريات الاستهلاك والتطورات فى التحليل الاستهلاكي وكذلك الاستهلاك فى الدول النامية . معرفة العوامل المؤثرة على الاستهلاك وأنماطه ومحدداته فى

[1] احمد يوسف على ، تقدير دالة الاستهلاك فى السودان للفترة (1960-2000م) ، بحث ماجستير اقتصاد ، غير منشور ، جامعة أمدرمان الإسلامية ، سنة 2002م .

السودان .أخيرا" تحدثت الدراسة عن دالة الاستهلاك فى السودان . وإذا سلمنا بان الطلب على الاستهلاك يكون الجانب الأكبر من الطلب الفعال ، أدركنا أهمية الاستهلاك فى النظرية الكينزية ، مستخدمين فى تحليلنا للاستهلاك الأسلوب الكمي وذلك من خلال اشتقاق دوال الاستهلاك وصولا" الى النتائج والخصائص الاستهلاكية فى السودان والتوصل الى تقدير الميل الحدي للاستهلاك ومدى استقرار دالة الاستهلاك فى السودان ومدى توافق هذه العلاقة مع النتائج التى توصل إليها الاقتصاديون (نظريات الاستهلاك) مسترشدين فى ذلك بالنموذج الكينزى عن الدخل والاستهلاك خلال فترة الدراسة من عام (2000-1960م) .

أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة :

- أثبتت الدراسة أن الدالة التى توصلت إليها الدراسة هي الدالة الخطية وتجدها تنطبق مع فروض النظرية الاقتصادية الخاصة بالعلاقة الوظيفية بين الدخل والاستهلاك والتى تؤكد إن الميل الحدي للاستهلاك قيمة موجبة واقل من الواحد الصحيح .
- إن الفترة التى قدرت على أساسها دالة الاستهلاك (2000-1960م) شهدت حكومات وسياسات متباينة من حيث النظم الاقتصادية هذا التباين أدى الى عدم قبول معالم النموذج المقدرة خاصة النموذج اللوغريثمى .

9- *دراسة محمد عثمان محمد (2002م)* [1]

تناولت الدراسة تحليل ظاهرة الاستهلاك فى السودان على مستوى الاقتصاد القومي ككل . إن الإنفاق الاستهلاكي يعد من اكبر مكونات الإنفاق الكلى على الناتج القومي الاجمالى . لاشك إن معرفة حجم الاستهلاك تقود الى معرفة وتحديد الموارد التى يجب استثمارها وكذلك معرفة الإنفاق الحكومي للمحافظة على مستوى التوازن ولتحليل دالة الاستهلاك بالنسبة للاقتصاد السوداني اعتمادا" على ما أورده كينز بشان الاستهلاك .

[1] محمد عثمان محمد احمد على ، دالة الاستهلاك فى السودان (1978-1998م) ، بحث ماجستير اقتصاد ، غير منشور ، جامعة أمدرمان الإسلامية ، سنة2002م

تمثلت مشكلة الدراسة فى معرفة أثر الدخل على الاستهلاك الخاص بالإفراد. بمعنى دراسة المتغيرات المستقلة المؤثرة على الاستهلاك مباشرة واستبعاد العوامل المؤثرة أثرا" غير مباشر . ثم تكوين نموذج دالة الاستهلاك فى السودان خلال الفترة (1998-1978م) .

فروض الدراسة :

- توجد علاقة بين الدخل والاستهلاك فى السودان .
- الاستهلاك دالة فى الدخل .

أهم نتائج الدراسة :

- إن الاستهلاك يتأثر بزيادة الدخل ولكن الزيادة فى الاستهلاك لا تكون بنفس نسبة زيادة الدخل .
- إن أهمية هجرة عمال الريف الى الحضر لها أثر على الاستهلاك .
- من نتائج التحليل السابقة ظهر جليا" إن الدخل هو المحدد الرئيس ◌ للاستهلاك فى السودان وان العلاقة طردية بين الدخل والاستهلاك ، وان العوامل المؤثرة على الاستهلاك فى السودان هي الزكاة والثروة وتحويلات المغتربين وسعر الصرف ومستوى الأسعار .

أهم توصيات الدراسة :

- إعادة توزيع الدخل القومي.
- تغيير نمط أساليب الاستهلاك ليكون مواكبا" لكي لا يكون الاستهلاك متخلفا".
- خفض الإنفاق الحكومي وعدالة توزيع الدخول.

أما الدراسة التى نحن بصددها سوف تتناول نماذج فترات الإبطاء من حيث المفهوم ونظريات الاستهلاك والعوامل المؤثرة عليها وأخيرا" تطبيق على دالة الاستهلاك فى شكل نموذج معادلات آنية . وهو الفرق عن الدراسات السابقة حيث تناولت دالة انحدار خطى متعدد اى استخدام نموذج معادلة منفردة .